



مداخلة حول التغطية الصحية الشاملة

البند عدد (1.13) من جدول الأعمال

سيدي الرئيس،

يطيب لي أن أعرب عن شكر البلاد التونسية لجهود منظمة الصحة العالمية لإعداد هذه الوثيقة حول "التغطية الصحية الشاملة" التي تمثل مبادرة هامة.

وفي هذا السياق نثمن تونس كافة الإجراءات ذات الأولوية الموصى بها كما تدعو الدول الأعضاء الى العمل على تجسييمها.

أصبح هدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة أكثر إلحاحًا بسبب جائحة كورونا التي شكّلت اختبارًا صعبًا للنظم الصحية ولقدرتها على ضمان الحق في الصحة للجميع بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي.

لضمان حصول كافة أفراد المجتمع دون استثناء على خدمات صحية ذات جودة ملائمة لحاجياتهم دون معاناة مالية، انطلقت تونس من خلال المصادقة الرسمية على السياسة الوطنية للصحة في أفق 2030 في مسار نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة عبر العمل على إرساء منظومة رعاية صحية أولية متينة ومتكاملة تستجيب لحاجيات المجتمع يكون بها الخط الأول البوابة الرئيسية للنظام الصحي وذلك باعتماد نهج الصحة الواحدة من خلال تشارك المسؤوليات وتنسيق الأنشطة مع مختلف القطاعات وتوسيع اختصاص طبّ العائلة بالإضافة إلى إرساء حوكمة ملائمة وحسن التوزيع الجغرافي للإطارات الطبية وشبه الطبية بالخط الأمامي للقطاع الصحي ورفع كفاءة الموارد البشرية بها ودعم التكامل فيما بينهم ومع باقي مستويات إسداء الخدمات الصحية.



وبهدف بلوغ التغطية الصحية الشاملة التي تعد جزءاً جوهرياً من أهداف التنمية المستدامة، يتم العمل حالياً أيضاً على تحديد حزمة خدمات تشمل سلسلة كاملة من الخدمات الصحية الأساسية، من تعزيز الصحة إلى الوقاية والعلاج والتأهيل حسب مستوى الرعاية في القطاعين العام والخاص وجعلها متاحة للجميع وتقييمها بصفة دورية بغاية تحيينها كما سيتم الإنطلاق في تأمين نظام قاعدي موحد للتغطية الصحية من خلال العمل على توفير الموارد المالية الكافية والمستدامة عبر التوسيع التدريجي في قاعدة المساهمة في الضمان الاجتماعي بإشراك العاملين في القطاع غير المنظم وعبر تعزيز صندوق دعم الصحة العمومية.

إن تحقيق التغطية الصحية الشاملة يقتضي بالضرورة ضمان التوافر المستمر للأدوية واللقاحات الأساسية، وفي هذا الإطار، صادقت الحكومة التونسية في فيفري 2023 على مشروع مرسوم إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة التي ستمكن من توحيد عمل كل المتدخلين في قطاع الدواء ما من شأنه تحسين إتاحة الأدوية واللقاحات والمنتجات الصحية لكل التونسيين خاصة في وقت الازمات وتطوير التعاون الدولي في قطاع الدواء ودعم الاستثمار في قطاع الصناعات الصيدلانية .

وفي الختام، نثمن جهود منظمة الصحة العالمية الرامية إلى تعزيز النظم الصحية ونلتمس دعمها للبلدان الأعضاء لتطوير إصلاحات التمويل الصحي وتنفيذها وتقييمها من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة والنمو المستدام والشامل للجميع.
وشكراً على حسن الاصغاء

الجمهورية التونسية



منظمة الصحة العالمية



وزارة الصحة



الدورة السادسة والسبعون لجمعية الصحة العالمية
من 21 إلى 30 ماي 2023، جنيف